مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

تشرين الثاني/نوفمبر 2013

OCHA

نظرة عامة

حلت في تشرين الثاني/نوفمبر ذكرى مرور عام على التوصل إلى تفاهم وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية، والذي أنهى ثمانية أيام شهدت تصعيداً في الأعمال الحربية. وسجل خلال السنة التي مضت أدنى مستوى من العنف والإصابات بين المدنيين في غزة وجنوب إسرائيل خلال 13عاماً. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تحسن محدود في وصول الناس إلى مناطق صيد الأسماك في البحر وإلى المناطق الزراعية على طول السياج مع إسرائيل.

لكن غزة شهدت بشكل عام تدهوراً في ظروف المعيشة. وبقيت غالبية القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الناس والبضائع من قطاع غزة وإليه سارية المفعول، مع تشديد واحدٍ منها على الأقل (استيراد مواد البناء). وتضاعف تأثير هذه الإجراءات منذ حزيران/يونيو 2013 بسبب توقف تهريب مواد البناء والوقود عبر الأنفاق غير القانونية الواقعة أسفل الحدود مع مصر.

محتويات التقرير

غزة: تعطل خدمات المياه والصرف الصحي بشكل خطير جراء أزمة الطاقة 3

عام على وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل..... 5

لا تزال الحواجز في الضفة الغربية بؤرا للعنف 9

عمليات الهدم والتهجير في القدس الشرقية – الأعلى منذ عام 2009 12

دعم سبل العيش الزراعية للتجمّعات المتضررة من الجدار 15

محاكاة مشتركة بين الوكالات في بداية الكارثة المفاجئة 17

أبرز التطورات

- أغلقت محطة الكهرباء في غزة بسبب النقص المتواصل في الوقود، مما أدى إلى واحدة من أخطر أزمات الطاقة في قطاع غزة في السنوات الأخيرة، مع ما قد تنطوي عليه من تداعيات إنسانية خطيرة.
- أعاق تدهور الوضع الإنساني في غزة الجهود الرامية إلى تخفيف بعض العواقب المترتبة على الأعمال الحربية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، خصوصاً بين العائلات التي فقدت منازلها وأولئك الذين أصيبوا إصابات خطيرة والأطفال الذين يعانون من التوتر النفسي الاجتماعي.
- أدت أعمال الهدم في القدس الشرقية في عام 2013 إلى تهجير ما يقرب من 300 فلسطيني، وهو إلى الآن أعلى عدد منذ عام 2009 ويفوق إلى الآن الأعداد الإجمالية للمهجرين في عامي 2011 و2012 معاً.

أبرز الأرقام في تشرين الثاني/نوفمبر 2013

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	8
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	320
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	25

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

401 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 62% من التمويل

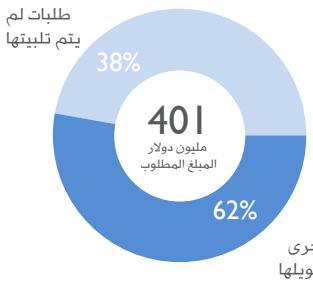

مجاري طافحة في مدينة غزة

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 9962 2 582 (0) 972+ | فاكس 9962 2 582 (0) 972+ | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

اضطرت محطة توليد الكهرباء في غزة إلى الإغلاق، منذ الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، جراء نقص الوقود، مما أدى إلى واحدة من أخطر أزمات الطاقة في قطاع غزة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك انقطاع الكهرباء لفترات تصل إلى 16 ساعة يومياً. وتلقى قطاع المياه والصرف الصحي واحدة من أشد الضربات: وبدأ عدد من مرافق ضخ مياه الصرف الصحي في الفيضان، وتناقصت وتيرة تزويد العائلات بالمياه تناقصاً كبيراً. وتأثر تقديم الخدمات الصحية كذلك بأزمة الطاقة. ومن بين التداعيات الأخرى في قطاع الصحة، قلصت المستشفيات الحكومية العمليات الجراحية غير الطارئة إلى النصف تقريبا بهدف توفير الوقود المطلوب لتشغيل المولدات لإمداد معدات إنقاذ الحياة بالطاقة.

ومن بين المتضررين بشكل خاص جراء هذا التدهور، أولئك الذين لا يزالون يعانون من النتائج المترتبة عن الأعمال الحربية التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، بما في ذلك الأسر التي لا تزال مهجرة، وأولئك المصابين بشكل خطير والأطفال الذين يعانون من التوتر النفسي الاجتماعي. ويشكل هذا التدهور العام مصدر قلق، ليس بحد ذاته فقط، وإنما كعامل حاسم أيضا في تقويض وقف إطلاق النار وإمكانية أن يؤدي إلى استئناف العنف بدرجة كبيرة.

هناك أيضاً علامات على التدهور العام في الضفة الغربية تبعث على القلق، مع التزايد الحاد في الخسائر البشرية خلال العام الماضي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وحده، قتلت القوات الإسرائيلية ستة فلسطينيين وأصابت 308 آخرين. ووقع اثنان من حوادث القتل وست إصابات هذا الشهر عند حواجز عسكرية في الضفة الغربية. وطُبق، في السنوات القليلة الماضية، تخفيف تدريجي لقيود الحركة بين المدن الفلسطينية الرئيسية وبين القرى. لكن الحواجز استمرت في إعاقة تنقل الفلسطينيين، ولا تزال تشكل نقاط حرجة للعنف المتكرر. وفي الوقت الراهن، هناك 59 حاجزا عسكريا مأهولا بصورة دائمة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى 25 «حاجزا جزئيا» تكون مأهولة في حالات خاصة، ونحو 250 حاجزاً فجائياً تنتشر لعدة ساعات في نفس الوقت في مواقع مختلفة.

وما يثير القلق في الضفة الغربية أيضا، حقيقة أن عدد المباني التي هدمت والأشخاص الذين تمّ تهجيرهم في القدس الشرقية حتى الآن من هذا العام (100 و300 على التوالي تقريباً) أعلى بكثير مما هو مسجل منذ عام 2009. وأصدرت السلطات الإسرائيلية هذا الشهر أوامر هدم جديدة ضد عشرة مباني سكنية في تجمّع تابع للقدس الشرقية يفصله الجدار عن المدينة، مما يعرض 1,500 شخص آخر لخطر التهجير. ويترك التهجير القسري آثاراً مادية، واقتصادية-اجتماعية ونفسية خطيرة على الأسر والتجمّعات الفلسطينية، ويحرم الناس من منازلهم، والتي هي في العادة المصدر الرئيسي لأمنهم المادي والاقتصادي.

بالرغم من تدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة، لا يزال وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه العام الماضي بين إسرائيل وحماس صامدا، مما يتيح فرصة لمعالجة بعض مسببات حالة الضعف في الوضع الإنساني التي تؤثر على سكان غزة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المفاوضات الجارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية يعطي فرصة أكبر لتحسين ظروف المعيشة لجميع السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنهاء الاحتلال المتواصل. وكما شدد الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، «بعد عقدين من المحادثات والعديد من التطورات غير المواتية إلى حد كبير على الأرض[...] لا يمكننا تحمل خسارة اللحظة الحالية لهذه الفرصة. أطلب من الجميع في المجتمع الدولي العمل معاً لترجمة التضامن الذي تعبر عنه هذه المناسبة إلى عمل إيجابي من أجل السلام والعدالة.»[1]

أحدث التطورات

أدت عاصفة شتوية اتسمت بالأمطار الغزيرة والرياح الشديدة ودرجات الحرارة المنخفضة وتساقط الثلوج، ضربت الأرض الفلسطينية المحتلة في 11 كانون الأول/ديسمبر، إلى تفاقم الوضع الإنساني السيئ بالفعل بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان الفلسطينيين. وللمعلومات عن التأثير الإنساني للعاصفة وللاستجابة أنظر تقارير الحالة التي يصدرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

غزة: تعطل خدمات المياه والصرف الصحي بشكل خطير جراء أزمة الطاقة

مطلوب استجابات طارئة وحلول هيكلية عاجلة

أُغلقت محطة توليد الكهرباء في غزة، في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، جراء نقص الوقود المتواصل ونضوب مخزونها من الوقود، مما أدى إلى واحدة من أكثر أزمات الطاقة خطورة في قطاع غزة في السنوات الأخيرة، بما ينطوي عليه من تداعيات إنسانية خطيرة. وتعتمد غزة، في الوقت الراهن، على الكهرباء التي يتم شراؤها من إسرائيل (120 ميجاوات) ومن مصر (30 ميجاوات)، والتي تغطي 38 بالمائة تقريباً من الطلب. وبالتالي تواجه العائلات في غزة انقطاع في الكهرباء لحوالي 16 ساعة يومياً. وقد ضاعفت أزمة الوقود الحالية الوضع الإنساني الهش في الأصل الناتج عن القيود الإسرائيلية المفروضة منذ أمد طويل والإجراءات التي فرضتها السلطات المصرية مؤخراً، في سياق المخاوف الأمنية في سيناء. وتشمل الإجراءات المصرية إغلاق أو تدمير الأنفاق بين مصر وغزة، وفرض قيود متزايدة على حركة الناس والبضائع عبر معبر رفح، والذي أصبح نقطة الدخول/الخروج الرئيسية لمواطني غزة، نظرا للقيود التي تفرضها إسرائيل منذ أمد طويل عند معبر إيريز.

الطلب على الكهرباء حسب مصدر التزويد (بالميجاوات)

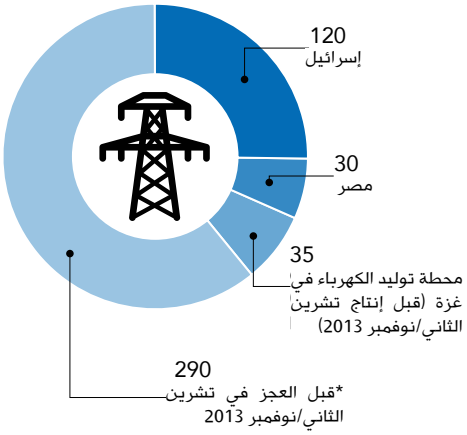

*على أساس طلب ما يقدر بنحو 475 ميجاوات المقدرة لفصل الشتاء

تعتمد غزة على الكهرباء التي يتم شراؤها من إسرائيل ومصر، والتي تغطي حوالي 38 بالمائة من الطلب. وتواجه العائلات في غزة انقطاع التيار الكهربائي لنحو 16 ساعة يومياً

توقف اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر إمداد الوقود عبر الأنفاق بالكامل تقريبا. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت غزة تعتمد على الوقود المصري المهرب المدعوم من الحكومة إذ بلغت الكمية التي كانت تدخل إلى غزة عبر الأنفاق حتى حزيران/يونيو 2013 ما يقرب المليون لتر يوميا. إن انعدام آلية متفق عليها بين السلطات الفلسطينية في رام الله وغزة، مع الأخذ بالاعتبار شراء الوقود (الأعلى سعراً) من مصادر أخرى، بما في ذلك إسرائيل، زاد من تعقيد الوضع.

بالرغم من أنّ جميع الخدمات الأساسية تأثرت جراء الأزمة إلا أنّ قطاع المياه والصرف الصحي كان من بين أكبر المتضررين، حيث لا تعمل أي من مرافق هذا القطاع البالغ عددها 291 مرفقاً بشكلٍ كافٍ.[1] وهناك حاجة لاستخدام المولدات الاحتياطية في كثير من الأحيان، بسبب نقص الكهرباء، مما يتطلب وقوداً أكثر غير متوفر وغير ميسور التكلفة. وتحتاج المعدات التي تتأثر بشكل متزايد بالاستخدام المفرط والتقلبات في توفير الطاقة إلى أعمال إصلاح أكثر. فقد فاضت أكبر منشأة لضخ مياه الصرف الصحي في غزة وهناك عشر مرافق أخرى على الأقل لضخ مياه الصرف الصحي على وشك الفيضان. عندما يكون هناك انقطاع في الكهرباء، تحتاج مرافق الصرف الصحي لتحويل الجزء الأكبر من مياه الصرف الصحي إلى بحيرات للطوارئ، وكثير من هذه البحيرات سدودها ضعيفة، ويصعب التحكم بالتصريف بشكل متزايد.

3,000 تضرروا بسبب فيضان مياه الصرف الصحي

في 13 تشرين الثاني/نوفمبر تعطلت محطة ضخ مياه الصرف الصحي الرئيسية في مدينة غزة (التي كانت تعالج في السابق 60 بالمائة من مياه الصرف الصحي في المدينة) مما أدى إلى تصريف أكثر من 35,000 متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في مساحة واسعة في حي الزيتون، جنوب مدينة غزة. وتأثر حوالي 3,000 شخص بشكل مباشر أو غير مباشر وتعرضوا لمخاطر صحية عامة، بما في ذلك الإسهال. وفي وقت نشر هذا التقرير، لم تتم معالجة مياه الصرف الصحي المتسربة بعد ولم تبدأ عمليات التنظيف. وهناك ست مدارس تقع بجوار محطات لضخ مياه الصرف الصحي مهددة بالفيضان إذا تعرضت لتدفقات إضافية من مياه الصرف الصحي.

قبل الأزمة الحالية مباشرة، كان ما يقرب من 90 متراً مكعباً من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً تصب في البحر المتوسط كل يوم؛ والآن تصب في البحر جميع مياه الصرف الصحي غير معالجة، محدثة تلوثاً دائماً ومخاطر في الصحة العامة وتحديات اقتصادية. كان الاستثمار الكبير في مرافق معالجة مياه الصرف الصحي مطلوباً أصلاً قبل الأزمة الأخيرة، فهناك حاجة لبناء مرافق جديدة وترميم المرافق القديمة لمواجهة الطلب الحالي. ومطلوب استراتيجياً وضع مرافق معالجة وتحديث كامل لشبكة المياه ومياه الصرف الصحي للتعامل مع احتياجات سكان الحضر في غزة.

أثرت أزمة الطاقة أيضا في كمية المياه وجودتها، وذلك بتقليص استهلاك المياه إلى 40 لتراً للفرد يوميا في المتوسط، أي أدنى من المستوى المسجل في وقت سابق هذا العام والذي يتراوح بين 70 و90 لتراً للفرد يومياً، وأقل من المستوى الموصى به والذي يبلغ 100 لتر للفرد يومياً. ولا تصل المياه سوى لنحو 15 بالمائة فقط من سكان غزة يومياً لمدة 6-5 ساعات، وتزداد صعوبة ضخ المياه إلى الطوابق العليا من البنايات.

شهدت وحدات تحلية المياه العاملة تقليصا في قدرتها بنسبة 75 بالمائة بسبب النقص في الكهرباء، مما اضطر العديد من الأسر للحصول على المياه المحلاة من مصادر خاصة وغير منظمة.

نتيجة لممارسة استخراج المياه الجوفية الساحلية بشكل مفرط منذ فترة طويلة، إلى جانب تسرب مياه البحر، فإنّ أكثر من 90 بالمائة من إمدادات المياه للأسر عن طريق الشبكة غير صالحة للشرب، مما يدفع الناس لشراء المياه المحلاة لأغراض الشرب والطهي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شهدت وحدات تحلية المياه التي تديرها مصلحة مياه بلديات الساحل تقليصاً في قدرتها بنسبة 75 بالمائة بسبب النقص في الكهرباء، مما اضطر العديد من الأسر للحصول على المياه المحلاة من مصادر خاصة وغير منظمة. في هذا الشهر، تم تقديم حوالي 900,000 شكوى إلى مصلحة مياه بلديات الساحل بسبب عدم توفر المياه البلدية وعدم معالجة مياه الصرف الصحي.[2]

تم توزيع كميات صغيرة من الوقود للتخفيف من حالات الطوارئ المباشرة. وقُدم هذا الوقود بتمويل عاجل من الحكومة التركية، هدف إلى تقديم 800,000 لتر من الوقود لمرافق مياه الصرف الصحي، والنفايات الصلبة والصحة الأكثر إلحاحا لمدة أربعة أشهر (200,000 لتر كل شهر).

يحتاج قطاع المياه والصرف الصحي حوالي 400,000 لتر من الوقود شهرياً، في غياب الطاقة من محطة كهرباء غزة، للحفاظ على مستوى معقول من الأداء، ويحتاج قطاع النفايات الصلبة إلى 150,000 لتر والقطاع الصحي إلى 500,000 لتر. ومن ثم، هناك حاجة إلى حل هيكلي أشمل حتى يتم إنشاء خطوط تغذية إضافية للكهرباء.[3]

ينبغي أن تشمل هذه الحلول حلاً إدارياً محدداً بشكل واضح بين رام اللّه وغزة لشراء وقود إضافي من إسرائيل، بسعر متفق عليه. وتشمل الإجراءات الإضافية التي تم بحثها شكلاً أفضل لجمع فواتير

الكهرباء غير المدفوعة وتركيب عدادات كهرباء بنظام الدفع المسبق للمستهلكين في غزة. ورغم تحسن دفع فواتير الكهرباء في غزة قبل أزمة الطاقة، إلا أن انعدام تقديم الخدمات يهدد بتقويض التقدم المحرز على هذا الصعيد.

عام على وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل

التدهور في الظروف المعيشية يقوض الهدوء الهش

مر عام على تفاهم وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس بوساطة مصرية. أنهى وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ثمانية أيام من العمليات العسكرية الإسرائيلية والتصعيد في الأعمال الحربية في غزة وجنوب إسرائيل.[4] وقدم فرصة سانحة لمعالجة بعض مسببات الوضع الإنساني القائم منذ أمد طويل الذي يؤثر على سكان غزة. لكن، بالرغم من بعض الإنجازات، كان هناك تدهور عام في ظروف المعيشة. أعاق هذا التدهور الجهود الرامية إلى التخفيف من بعض النتائج المترتبة عن الأعمال الحربية، وخاصة بين العائلات التي فقدت منازلها، وأولئك الذين أصيبوا بجروح بالغة، والأطفال المتضررين من التوتر النفسي والاجتماعي.

يستند هذا القسم على مساهمات مقدمة من مختلف المجموعات والقطاعات، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، الحماية، حماية الطفل، والأمن الغذائي

إنجاز هدوء هش

شهد العام الذي مر على وقف إطلاق النار انخفاضاً كبيراً في الاشتباكات بين الجماعات المسلحة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، وفي إطلاق الصواريخ الفلسطينية، والضربات الجوية الإسرائيلية. نتيجة لذلك، سجل عام 2013 أقل عدداً من الإصابات في غزة منذ بداية الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر 2000. انخفض عدد القتلى الفلسطينيين في قطاع غزة خلال الـ 11 شهرا الأولى من عام 2013 بنسبة 96 بالمائة مقارنة مع عام 2012 (267 مقابل 10)، على الرغم من أن نسبة المدنيين الذين قتلوا خلال العامين بقيت على حالها (حوالي النصف). وحتى هذا التاريخ من عام 2013 لم تكن هناك أي إصابات بين المدنيين الإسرائيليين في سياق الوضع في غزة.

القتلى الفلسطينيين في قطاع غزة

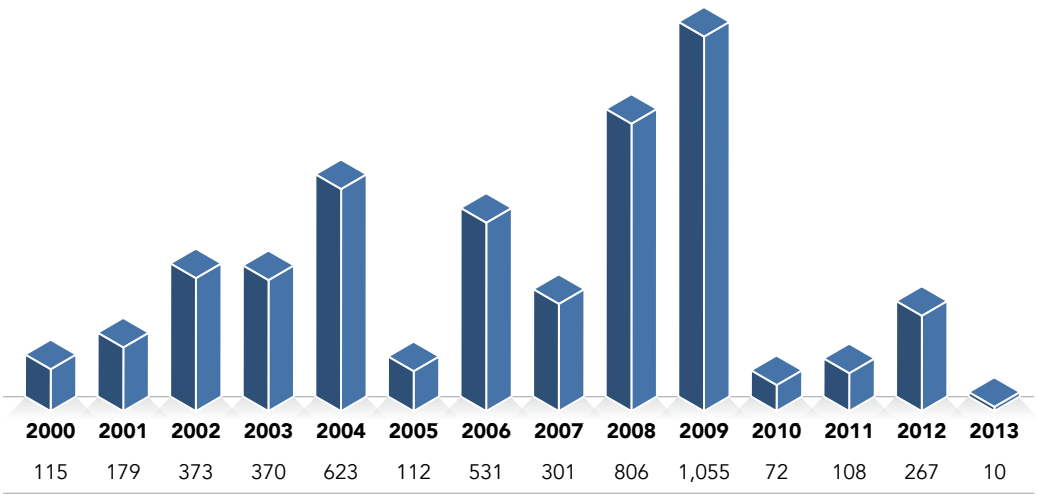

المصدر: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) للسنوات 2000 – 2004، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للسنوات 2005 – 2013

**يغطي عام 2000 فقط الفترة من 29 أيلول/سبتمبر. ويغطي عام 2013 حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر*

انخفض عدد الإصابات الفلسطينية الإجمالية أيضا، من 1,484 في عام 2012 إلى 55 حتى الآن في عام 2013. وقع الجزء الأكبر من الإصابات في صفوف المدنيين في سياق فرض الإسرائيليين للقيود على الوصول إلى مناطق الصيد في البحر وإلى الأراضي على طول السياج الذي يفصل إسرائيل عن قطاع غزة؛ بالرغم من التحسن في الوصول (انظر أدناه)، ظلت هذه المناطق تهديداً رئيسياً لحياة وأمن المدنيين.

هناك تحدٍ آخر يتعلق بالحماية، وهو ناتج عن التصعيد في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، إنه التهديد المتزايد الذي تشكله مخلفات الحرب من المتفجرات. في عام 2013، تسببت هذه المخلفات في سقوط 26 ضحية من المدنيين، بينها مقتل صبيان واصابة 20 طفلاً آخر وأربعة بالغين بجروح. قلص تدخل دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة في عام 2013 هذا الخطر بشكل فعلي، وذلك بفضل إدارة الشرطة المحلية لعملية إزالة مخلفات الحرب المتفجرة الأكثر تطورا وأمانا، إلى جانب زيادة الوعي بين السكان نتيجة لبرنامج التعليم حول المخاطر الذي نُفذ مع الشركاء وطُبق في المدارس وجماعات المجتمع المدني، وكذلك وسائل الإعلام.

انعدام المساءلة[5]

بعد مرور عام على اتفاق وقف إطلاق النار، ما زالت المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي المبلغ عنها خلال الأعمال الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، والتي ارتكبتها إسرائيل، والسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع والجماعات الفلسطينية المسلحة، بعيدة المنال. ووفقا للمعلومات المتاحة، لم تفتح السلطات الإسرائيلية تحقيقا جنائيا واحدا في المزاعم المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي؛ ولم تتخذ السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع أية تدابير للتحقيق في مزاعم ذات مصداقية بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها قواتها أو جماعات مسلحة أخرى في غزة.

استمرار الأثر الصحي والنفسي الاجتماعي

على مدار الأعمال الحربية، أُصيب 1,046 فلسطينياً، يُعتقد أن معظمهم مدنيون، من بينهم 446 طفلاً، بجروح. قدرت وزارة الصحة في غزة أن أكثر من 100 منهم أصيبوا بإعاقات دائمة نتيجة الجروح التي أصيبوا بها. ويعتمد هؤلاء المعاقون حديثاً، إلى جانب الآلاف من السكان المعوقين من قبل من قطاع غزة، على الوصول بشكل منتظم إلى الخدمات الطبية حتى يبقوا على قيد الحياة ويحظوا بالرعاية. ولكن منذ حزيران/يونيو عام 2013، تعطلت كل هذه الخدمات بشكل خطير بسبب نقص الكهرباء لفترات طويلة، بعد توقف تهريب الوقود عبر الأنفاق غير القانونية تحت الحدود مع مصر. وأدى نقص الأدوية القائم منذ فترة طويلة، والناجم عن التمويل غير الكافي وضعف التنسيق بين السلطات في غزة والسلطات في رام اللّه.

كان الأثر النفسي الاجتماعي للأعمال الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 على الأطفال مدمراً بشكل خاص ولا يزال العديد من الأطفال يعانون من الآثار السيئة. وتضاعف في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2012، تضاعف عدد الذين تلقوا العلاج في عيادات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من الصدمة النفسية؛ وكان 42 بالمائة من أولئك الذين تلقوا علاجاً في كانون الأول/ديسمبر أطفال دون التاسعة. ووفقا لتقييم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أجري بعد وقف إطلاق النار مباشرة ، كان الأطفال في محافظات شمال غزة ومدينة غزة أكثر تضررا، مع اختلافات كبيرة في الأعراض لوحظت بين الفتيات والصبية. عموما، أظهر الصبية أعراضاً نفسية بدرجة أكبر، مثل زيادة مستويات الخوف وانعدام الأمن، الغضب

وصعوبات في التركيز، في حين أظهرت الفتيات أعراضا جسدية بشكل أكبر، مثل تغيرات في أنماط الأكل، والبكاء، والتشبث بالوالدين حتى في أوقات النوم، والآلام وعض الأظافر. كان الأطفال الأكبر سنا أكثر تأثرا نسبياً من الأطفال الأصغر سناً.[6]

أشارت دراسة حديثة أجراها برنامج غزة للصحة النفسية إلى أن 30 بالمائة من الأطفال الذين تعرضوا لمستويات مرتفعة من صدمة الحرب خلال الأعمال الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر أُصيبوا باضطراب ما بعد الصدمة.[7] وكشفت الدراسة أيضا أن الآباء الذين تعرضوا للعنف خلال الأعمال الحربية في السنوات الماضية تأثروا نفسيا على نحو ما، خاصة الأمهات. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر عام 2013، قدمت فرق الطوارئ النفسية التي يديرها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات التي تدعمها اليونيسيف خدمات الدعم النفسي الاجتماعي لأكثر من 24,000 طفل، ورفعت الوعي لدى 15,500 على الأقل لمقدمي الرعاية حول سبل دعم الصحة النفسية الاجتماعية الإيجابية لأطفالهم في جميع أنحاء قطاع غزة.

30 بالمائة من الأطفال الذين تعرضوا لمستويات عالية من صدمة الحرب خلال الأعمال الحربية في تشرين الثاني/ نوفمبر أُصيبوا باضطراب ما بعد الصدمة

تدخلات نفسية اجتماعية – حالة نور

يعيش نور (11عاماً) في بيت لاهيا ، شمال قطاع غزة. ويعاني نور منذ الأعمال الحربية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي من عدد من الأعراض النفسية والمشكلات السلوكية، بما في ذلك الخوف والكوابيس، والانطواء، والعدوانية، وعلاقات اجتماعية محدودة وإنجازات أكاديمية متدنية. كان نور طفلاً عادياً وحسن السلوك حتى قتل شقيقه أثناء الأعمال الحربية. زار فريق الطوارئ النفسية الاجتماعية الذي يديره المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات الذي يدعمه اليونيسيف بعد وقف إطلاق النار مباشرة وقدم الدعم النفسي لنور ولأسرته. وتم ضمه في مجموعة للنشاط الإرشادي للأطفال المتضررين، والتي كشفت عن وجود حاجة لإرشاد فردي أكثر تخصصا على أساس كل فرد على حدة. قدم مستشار المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات الدعم النفسي الاجتماعي، والدعم التعليمي (من خلال التعلم النشط) وتدريب نور على المهارات الحياتية الذي تحسن أداؤه في المدرسة الآن ووصل إلى وضع نفسي اجتماعي أفضل، مظهرا درجة أقل من الخوف ومهارات اجتماعية قوية.

جلسة إرشادية لمجموعة نفسية اجتماعية عقدها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بدعم من اليونيسيف في شمال غزة.

مناطق مقيدة من حيث الوصول – وصول متزايد إلى البحر والأراضي

وسعت السلطات الإسرائيلية، في سياق وقف إطلاق النار، المنطقة المسموح بالصيد فيها من ثلاثة أميال إلى ستة أميال بحرية من ساحل غزة. وأُلغي هذا القرار في آذار/مارس 2013 رداً على إطلاق جماعات فلسطينية مسلحة للصواريخ، وأُعيد تطبيقه بعد شهرين. ونظرا لأن مياه الصيد الأوفر والأكثر ربحية تقع بعد عشرة أميال بحرية، ظل تأثير هذا التوسيع على مصادر كسب الصيادين محدوداً.

على الرغم من أن معايير النظام الجديد لم يتم الإبلاغ عنها رسميا أبدا، ازدادت أيضاً حرية الوصول إلى الأراضي الزراعية على طول السياج مع إسرائيل أيضا، محافظاً على درجة عالية من عدم اليقين. للمرة الأولى منذ سنوات، استطاع العديد من الفلسطينيين الوصول بشكل روتيني إلى مناطق تصل إلى 300 متر من السياج. قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2012، أدلت السلطات الإسرائيلية بتصريحات تفيد أن سكان غزة ممنوعون من الوصول إلى أراضي تقع في مناطق تقع على مسافة أقل من 300 متر من السياج. وعملياً، تم فرض «المنطقة المحظورة» في بعض الأوقات لأبعد من ذلك ببضع مئات من الأمتار، إلى جانب «منطقة عالية الخطر» تصل في بعض الأحيان إلى مسافة 1,500 متر من السياج. وبالرغم من التسهيلات الطفيفة على القيود المفروضة على حرية الوصول عقب تفاهم تشرين الثاني/نوفمبر، لا يزال فرض القيود يؤثر سلباً على مصادر عيش سكان غزة، ويبقى الدخول إلى المناطق المسموح بالوصول إليها حديثاً غير آمن ومحفوف بالمخاطر. وعلاوة على ذلك، استمرت الأساليب التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي لفرض القيود على الوصول في التسبب بعمليات القتل، والإصابات، والاعتقال، وتدمير وتخريب الممتلكات.[8] وعموما، كان المزارعون مترددون إلى حد كبير في الاستثمار في المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً حديثاً نظرا لعدم اليقين وعدم وضوح طبيعة القيود السارية، إضافة إلى غياب البنية التحتية الملائمة، وخاصة شبكات الري.[9]

على الرغم من تحسين الوصول، كان المزارعون مترددون إلى حد كبير في الاستثمار في المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً حديثاً نظراً لعدم اليقين وعدم وضوح طبيعة القيود السارية، إضافة إلى غياب البنية التحتية الملائمة

استمرار القيود على الواردات والصادرات

في كانون الأول/ديسمبر 2012، وفي إطار تفاهم وقف إطلاق النار، خففت إسرائيل قليلاً من القيود المفروضة على استيراد مواد البناء الأساسية للقطاع التجاري، السارية منذ عام 2007، بالسماح بدخول 20 شاحنة محملة بالحصى يومياً إلى غزة. وفي أيلول/سبتمبر، زادت هذه الحصة إلى 70 شاحنة في اليوم.[10] لكن هذا التحسن كان قصير الأجل: ففي 13 تشرين الأول/أكتوبر 2013، وبعد اكتشاف نفق تحت الأرض بطول 1.8 كم يؤدي من قطاع غزة إلى إسرائيل، أوقفت السلطات الإسرائيلية دخول مواد البناء، سواء للقطاع التجاري أو للمنظمات الدولية، منوهة إلى مخاوف من أن هذه المواد يمكن أن تستخدم لأغراض عسكرية.

أحدث التطورات

في أوائل كانون الأول/ديسمبر، أعلنت السلطات الإسرائيلية رفع الحظر على استيراد مواد البناء الأساسية للمشاريع الدولية، مع دخول أول أربع شاحنات من الإسمنت والحصى إلى غزة في 10 كانون الأول/ديسمبر. وظل الحظر سارياً على استيراد مثل هذه المواد للقطاع الخاص.

لم يسفر تفاهم وقف إطلاق النار عن أي تغيير في الحظر المفروض منذ فترة طويلة على نقل البضائع من غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل، التي كانت الأسواق الرئيسية لمنتجات غزة سابقا. واستمر ذلك لمنع أي تنشيط للقدرة الإنتاجية في قطاع غزة، مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة.

أدى النقص في مواد البناء إلى فقدان الدخل لحوالي 30,000 شخص كانوا يعملون في قطاع البناء. وكما أبرز البنك الدولي، شكل قطاع البناء أكثر من 80 بالمائة من النمو في غزة في الربع الأول من العام 2013.

عائلات لا تزال مهجرة

تعرضت 382 وحدة سكنية في غزة إما للتدمير بشكل كامل (184 وحدة) أو تعرضت لأضرار غير قابلة للإصلاح (198 وحدة)، خلال الأعمال الحربية في تشرين الثاني نوفمبر 2012- مما أدى إلى تهجير حوالي 2,500 شخص، وتعرض ما يصل إلى 8,000 وحدة سكنية لأضرار طفيفة. وما زال حوالي 70 بالمائة من الأسر التي فقدت منازلها (1,718 شخصاً) مهجرين، وهم يقيمون إما في مساكن مستأجرة أو مع عائلات مضيفة. وقد تلقت جميع الأسر المهجرة مساعدات نقدية من مصادر مختلفة، لتغطية نفقات الإيجار ولشراء المواد الأساسية التي فقدت مع البيت.[11]

بالإضافة إلى ذلك، تلقت معظم الأسر المتضررة مساعدة مالية لإعادة بناء منازلهم أو لإصلاحها بأنفسهم، من خلال شراء المواد المتوفرة في السوق. وحتى حزيران/يونيو هذا العام، انخرط أكثر من 500 أسرة في أنحاء قطاع غزة في واحد من مثل هذه البرامج المتعددة التي تديرها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. والغالبية العظمى من هذه الأسر اضطرت لوقف البناء بسبب نقص مواد البناء/ أسعارها المرتفعة.[12]

ما زال حوالي 70 بالمائة من الأسر التي فقدت منازلها (1,718 شخصاً) مهجرين، وهم يقيمون إما في مساكن مستأجرة أو مع عائلات مضيفة.

تدهور عام في الظروف المعيشية

أدى توقف أنشطة التهريب عبر الأنفاق تحت الحدود مع مصر إلى تفاقم الوضع الناشئ عن القيود الإسرائيلية على حركة البضائع والناس المفروضة منذ فترة طويلة، وقوض كذلك مصادر عيش الناس. وأضر بشكل خاص العاملون في البناء، والزراعة وصيد الأسماك. بالإضافة إلى ذلك، أدى التوقف شبه التام في تهريب المنتجات الغذائية عبر الأنفاق إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية - 11 بالمائة للخبز، و33 بالمائة للأرز، وسبعة بالمائة للزيت النباتي. وهذه العوامل مجتمعة، يتوقع أن تنعكس في زيادة عدد الأسر المتضررة من انعدام الأمن الغذائي. تشير أرقام عام 2012 إلى أن 57 بالمائة من السكان متضررون من انعدام الأمن الغذائي، مقابل 44 بالمائة في عام 2011. وحوالي 1.1 مليون نسمة (نحو 65 بالمائة من السكان) يتلقون بالفعل مساعدات غذائية.

لا تزال الحواجز في الضفة الغربية بؤرا للعنف

مقتل شخصين وإصابة ستة خلال الشهر في حوادث متعلقة بالحواجز

قتلت القوات الإسرائيلية، في تشرين الثاني/نوفمبر، ستة فلسطينيين في الضفة الغربية (من بينهم ثلاثة مدنيين غير منتمين) وأصابت 308 أشخاص؛ وتوفي فلسطيني آخر متأثراً بجراح أصيب بها في وقت سابق هذا العام. اثنان من المدنيين غير المنتمين قتلتهما القوات الإسرائيلية في حوادث وقعت عند حواجز عسكرية في الضفة الغربية، وأصيب ستة آخرون في ظروف مماثلة. وبينما شهدت السنوات القليلة الماضية تخفيفاً تدريجياً للقيود على الحركة بين المدن الرئيسية والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، ظلت نقاط التفتيش نقطة رئيسية للاحتكاك بين الجيش والسكان المدنيين.

وقع الحادثان اللذان نجم عنهما وفيات في ليلة 7 تشرين الثاني/نوفمبر. وقع الأول جنوبي مدينة نابلس، قرب حاجز زعترة (المعروف أيضا باسم تبواح)، والذي يتحكم في كل حركة المرور في شمال الضفة الغربية على طول طريق رقم 60، شريان حركة المرور الرئيسي بين شمال الضفة الغربية

وجنوبها. لأسباب غير واضحة، وصل رجل عمره 28 عاماً من قرية مركة (جنين) إلى المكان، ووفقاً لوسائل الإعلام الإسرائيلية، فتح النار من مسدس ألعاب نارية على مركبات تحمل لوحات ترخيص إسرائيلية، قبل إطلاق النار عليه وقتله على أيدي الجنود المتواجدين عند الحاجز. الحادث الثاني، الذي انتهى بقتل رجل عمره 23 عاماً من مدينة الخليل، وقع في وادي النار (المعروف أيضا باسم حاجز الكونتينر) الذي يتحكم في الطريق الوحيد المتاح للفلسطينيين والذي يربط بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. وتبقى ملابسات هذا الحادث موضع خلاف: فوفقاً لمتحدث باسم شرطة حرس الحدود الإسرائيلية، قتل الرجل بينما كان يقترب من رجال الشرطة الذين كانوا يتواجدون عند الحاجز بسكين ورفض التوقف بعد أن أُمر بذلك؛ وقال شقيق الرجل الذي كان يقود السيارة التي وصلت إلى الحاجز، لم يكن يحمل سكيناً وقتل دون سابق إنذار، مباشرة بعد أن خرج من السيارة.[13]

تشكل الحواجز، إلى جانب المعيقات المادية الأخرى واشتراطات الحصول على تصاريح، جزءا من نظام شامل تستخدمه السلطات الإسرائيلية، مشيرة إلى المخاوف الأمنية، للسيطرة على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية. في الوقت الحاضر، هناك 59 حاجزاً عسكرياً مأهولاً بشكل دائم في الضفة الغربية (باستثناء تلك الواقعة على الخط الأخضر). ومن هذه الحواجز، يقع 35 حاجزاً في تقاطعات طرق مع الجدار وتستخدم لتقييد وصول الفلسطينيين إلى جيوب الجدار، وإلى القدس الشرقية وإسرائيل،[14] ويقع 13 حاجزاً آخر على طول الطرق الرئيسية على «جانب الضفة الغربية « من الجدار؛ و11 حاجزاً في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (انظر الجدول أدناه). بالإضافة إلى ذلك، هناك 25 حاجزاً جزئياً لديها بنية تحتية دائمة، ولكنها تكون مأهولة لغرض محدد وبوتيرة متباينة، وكذلك عشرات الحواجز «الطيارة» المنتشرة على أساس يومي على طول الطرق والتقاطعات، والتي تعمل لعدة ساعات في وقت واحد دون بنية تحتية دائمة؛ وحتى الآن في عام 2013، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية متوسطاً شهرياً بلغ 246 حاجزاً طياراً.

بالرغم من التخفيف التدريجي للقيود على الحركة بين المدن الرئيسية والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية في السنوات القليلة الماضية، ظلت نقاط التفتيش نقطة رئيسية للاحتكاك بين الجيش والسكان المدنيين.

منذ عام 2008، خففت السلطات الإسرائيلية تدريجياً القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين بين المدن الرئيسية والقرى في الضفة الغربية، محسنة إمكانية وصول الناس إلى الخدمات وسبل العيش. استلزمت غالبية هذه التسهيلات فتح طرق مغلقة مع الحفاظ على بنية تحتية على الأرض أو تطويرها. واستلزم ذلك، ضمن أمور أخرى، استبدال متاريس الطرق ببوابات طرق تبقى عادة مفتوحة، وتحويل بعض الحواجز المأهولة بشكل دائم إلى حواجز جزئية.

وبالرغم من هذا التحسن، استمرت الحواجز العاملة (الدائمة ، والجزئية والطيارة) تعرقل حرية الوصول للفلسطينيين. ففي بعض الحواجز، بقي العبور تجربة مستهلكة للوقت وصعبة بالنسبة للفلسطينيين. هذا هو الحال بالنسبة لحاجز جيلو بين بيت لحم والقدس الشرقية، والذي يسيطر على حركة الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح خاصة لعبور الجدار. وخلال تشرين الأول/أكتوبر عام 2013، أفاد برنامج المرافقة المسكوني، وهو منظمة دولية غير حكومية تقدم تواجدا للحماية، أنه ما بين الساعة الرابعة والسابعة والنصف صباحاً، يعبر الحاجز حوالي 4.600 شخص في المتوسط، معظمهم عمال. ووفقا للمنظمة، تميزت منطقة الحاجز في 70 بالمائة من الأيام «بالفوضى» وتكون «مكتظة بشكل خطير»؛ وفي بعض الأيام، قد يستغرق عبور الناس ما يصل إلى 40 دقيقة. وتشكل الحواجز في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل أيضا مشكلة كبيرة، مع تقارير متكررة عن حوادث اعتداء وترهيب تؤثر على الفلسطينيين الذين يعبرون هذه الحواجز سيرا على الأقدام للوصول إلى البيوت، أو المدارس، أو العيادات أو أماكن العمل. وتولد إجراءات التفتيش عند الحواجز على التقاطعات الرئيسية غالباً إلى اختناق مروري، مما يؤدي إلى تأخير الوصول إلى الخدمات

الأساسية: في هذا الشهر، توفيت فتاة فلسطينية ذات إعاقة خلقية، كانت تعاني من التهاب حاد في الصدر، وهي في طريقها إلى المستشفى، إذ أعاقها ازدحام مروري ناجم عن حاجز وادي النار (انظر أعلاه).[15]

تشكل الحواجز بؤرا للعنف وأهدافا لراشقي الحجارة الفلسطينيين كونها موقع احتكاك يومي بين القوات الإسرائيلية والمدنيين الفلسطينيين. حتى الآن في عام 2013، قتل خمسة مدنيين خلال حوادث على الحواجز وأصيب 80 آخرون، بما فيهم 22 طفلاً، عدا عن الخسائر البشرية في سياق المظاهرات. وبينما يمثل عدد القتلى زيادة مقارنة مع عام 2012 (اثنان)، انخفض عدد الإصابات بشكل ملحوظ (80 مقابل 164).

أنواع الحواجز المأهولة بشكل دائم

نوع الحاجز	وصف الحاجز	العدد
إسرائيل والقدس الشرقية	تقع على طول الجدار (ما عدا حاجز واحد) وتتحكم في الوصول إلى إسرائيل والقدس الشرقية بالنسبة للإسرائيليين (وغالبا لتنقل المستوطنين)؛ وللفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية القدس؛ وعدد محدود من الفلسطينيين الآخرين يحملون تصاريح خاصة. وتستخدم بعض هذه الحواجز أيضا للتحكم في المرور التجاري لإسرائيل.	21
جيوب فلسطينية	تقع على طول الجدار وتتحكم في وصول الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح خاصة للوصول من وإلى مجتمعاتهم التي يعزلها الجدار،[16] وتسمح بعض هذه الحواجز أيضا لحملة التصاريح بالمرور للأراضي الزراعية التي يعزلها الجدار، وكذلك إلى أماكن العمل في المستوطنات الإسرائيلية.	11
إسرائيل والقدس الشرقية + الجيوب	تشمل الفئتين المذكورتين أعلاه.	4
طريق رئيسي	تقع على الطرق في الجانب الفلسطيني الشرقي من الجدار وتسيطر على حركة السيارات الفلسطينية من منطقة إلى أخرى؛ وتستخدم بعض هذه الحواجز أيضا لمنع دخول الإسرائيليين إلى المنطقة أ.	14
مدينة الخليل	تقع ضمن أو قرب المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل وتسيطر على حركة الفلسطينيين إلى تلك المنطقة أو في حدودها؛ وتستخدم بعض هذه الحواجز أيضا لمنع الإسرائيليين من الدخول إلى المنطقة الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية من مدينة الخليل.	11
	الإجمالي	**59**

عمليات الهدم والتهجير في القدس الشرقية – الأعلى منذ عام 2009

يسلط عدد من التطورات في القدس الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر الضوء على مخاوف بشأن القيود المستمرة على نمو المناطق السكنية والحيز العام الفلسطيني في المدينة، والتهجير الناتج عن ذلك. سجلت ست عمليات هدم في المدينة هذا الشهر، ليصل عدد المباني التي هدمت حتى الآن في عام 2013 إلى 98، أي ما يعادل تقريباً مجموع ما هُدم في عامي 2012 (64) و2011 (42) معاً. من المباني التي هدمت في عام 2013، 35 منزلاً سكنياً، و39 مبنى تتعلق بسبل العيش/مباني تجارية و24 مسكناً غير مأهولا وأنواع مختلفة من البنية التحتية. وأدى هذا إلى تهجير 298 فلسطينياً، بينهم 153 طفلاً، وهذا العدد هو الأكبر بفارق كبير منذ عام 2009، ويتجاوز بكثير المجموع السنوي لعامي 2011 (88) و2012 (71) معاً. وتأثر ما يقرب من 400 فلسطيني إضافي بطريقة أو بأخرى بعمليات الهدم في عام 2013، بسبب هدم مباني متعلقة بسبل عيشهم.

وتجدر ملاحظة أن ثلاثة من عمليات الهدم في تشرين الثاني/نوفمبر نفذها السكان أنفسهم بعد استلام أوامر هدم من السلطات الإسرائيلية، لتجنب المزيد من الغرامات وإنقاذ بعض المواد المستثمرة في البناء. وفي إحدى الحالات، بدأت عائلتان فلسطينيتان من حي بيت حنينا، في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر، في هدم بيوت متنقلة من الزنك كانوا يقيمون فيها منذ أن هدمت السلطات الإسرائيلية منازلهم السابقة في عمارة سكنية في شباط/فبراير 2013. في اليوم التالي تم الانتهاء من الهدم على أيدي السلطات الإسرائيلية، مهجرين للمرة الثانية في هذا العام 14 شخصاً، بينهم ستة أطفال. وحتى الآن في عام 2013، هدم الفلسطينيون بأنفسهم 19 مبنى على الأقل في هذه الظروف، منها 12 كانت في القدس الشرقية.

وينفذ عدد من السلطات الإسرائيلية عمليات الهدم في القدس الشرقية، بما في ذلك بلدية القدس ووزارة الداخلية وسلطة حماية الطبيعة والحدائق في إسرائيل، مستهدفة مبانٍ سكنية، سواء مسكونة أو قيد الإنشاء، ومباني تجارية، وحظائر للماشية ، بالإضافة إلى تجريف الأراضي وتدمير الطرق وغيرها من البنى التحتية. وفي كثير من الحالات، تم الهدم بعد إجراءات قانونية طويلة، بما في ذلك دفع غرامات، وينطوي ذلك على تدمير الأثاث والمتعلقات الشخصية. وللتهجير القسري تأثير خطير ماديا، واجتماعيا – اقتصاديا ونفسياً على الأسر والتجمّعات الفلسطينية، ويحرم الناس من منازلهم،

أدت عمليات الهدم في القدس الشرقية في عام 2013 إلى تهجير 298 فلسطينياً، وهذا العدد هو الأكبر بفارق كبير منذ عام 2009، ويتجاوز بكثير المجموع السنوي لعامي 2011 و2012 معاً. وتأثر ما يقرب من 400 فلسطيني إضافي بطريقة أو بأخرى.

عمليات الهدم والتهجير في القدس الشرقية

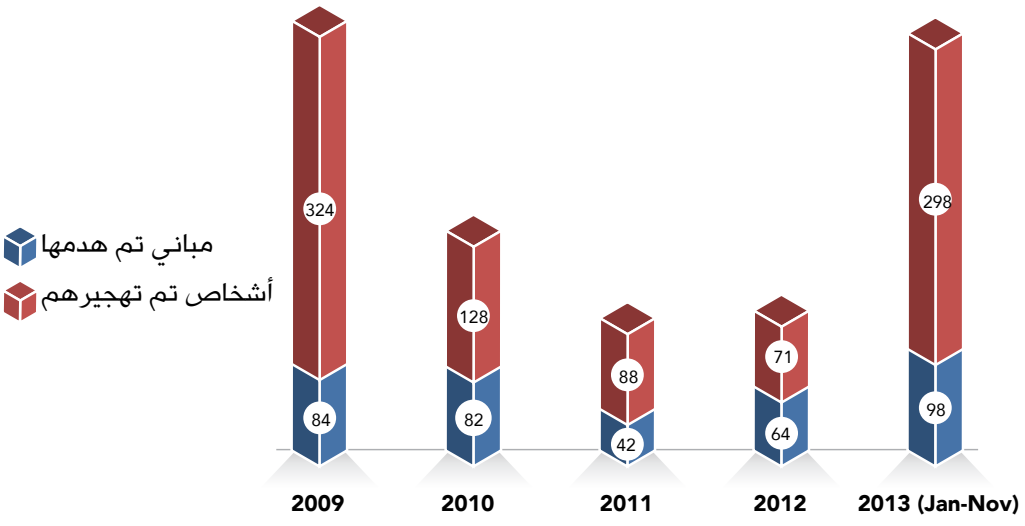

النسبة المئوية للمباني التي هدمت في عام 2013
حسب الجهة المنفذة

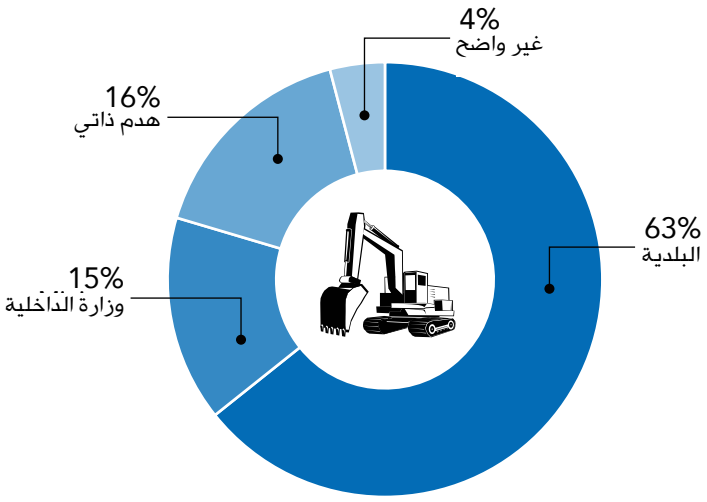

والتي هي عادة المصدر الرئيسي للأمن المادي والاقتصادي. ويترك التهجير آثارا مدمرة بشكل خاص على الأطفال. بما في ذلك اضطراب ما بعد الصدمة، والاكتئاب والقلق.

هُدمت هذه المباني كلها لعدم وجود تصاريح البناء اللازمة. ينتشر البناء "غير القانوني" على نطاق واسع في القدس الشرقية، وذلك لأن فرص البناء القانوني تظل محدودة للغاية نتيجة لنظام التخطيط المقيد. وتمت مصادرة أكثر من 35 بالمائة من الأراضي في المنطقة التي حددتها إسرائيل كحدود بلدية في القدس الشرقية منذ عام 1967 للاستخدام الاستيطاني، 13 بالمائة فقط من مجموع مساحة القدس الشرقية متاح للبناء الفلسطيني. لكن الكثير من هذه النسبة الأخيرة عليه مباني بالفعل، إن كثافة البناء المسموح به محدودة وعملية التنفيذ صعبة ومكلفة. هناك مجموعة من القضايا المتعلقة بتسجيل الأراضي تزيد العملية تعقيداً.[17] هذه العوامل مجتمعة، تجعل من الصعب للغاية على الفلسطينيين أن يحصلوا على تراخيص بناء من السلطات الإسرائيلية. وتشير التقديرات إلى أن 33 بالمائة على الأقل من جميع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية تفتقر إلى تصاريح البناء الإسرائيلية، مما يعرض أكثر من 93.000 فلسطيني لخطر التهجير بدرجة ما.

ينتشر البناء "غير القانوني" على نطاق واسع في القدس الشرقية، وذلك لأن فرص البناء القانوني تظل محدودة للغاية نتيجة لنظام التخطيط المقيد.

الموافقة على إنشاء متنزه وطني جديد

ومن الجدير ملاحظة أن ثلث (33 من أصل 98) المباني التي هدمت هذا العام، على الأقل، كانت تقع في مناطق معروف أنها مخصصة كمناطق خضراء أو مناطق مخصصة كمتنزه وطني. من هذه المباني، فإن حوالي النصف (17 من 33 مبنى) كان معروفا أنها تقع في المنطقة التي خططتها السلطات الإسرائيلية كمتنزه منحدرات جبل المكبر الوطنية بين الطور والعيساوية، مما أدى إلى تهجير 41 شخصاً والإضرار أيضاً بـ 115 شخصاً. في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت لجنة التخطيط والبناء اللوائية في القدس على الخطة، مناقضة بذلك قراراً سابقاً من وزير حماية البيئة الإسرائيلي بتجميدها. سوف تؤثر الخطة على نحو 740 دونم من الأراضي التابعة للتجمّعين، مانعة أي بناء سكني في المنطقة. هذا بالرغم من تعاون السكان المحليين القائم منذ فترة طويلة مع منظمة مخططون من اجل حقوق التخطيط (بمكوم) الإسرائيلية لوضع خطة بديلة لمعالجة الاحتياجات السكنية واحتياجات البنية التحتية الحرجة الأخرى في منطقة العيساوية.[18]

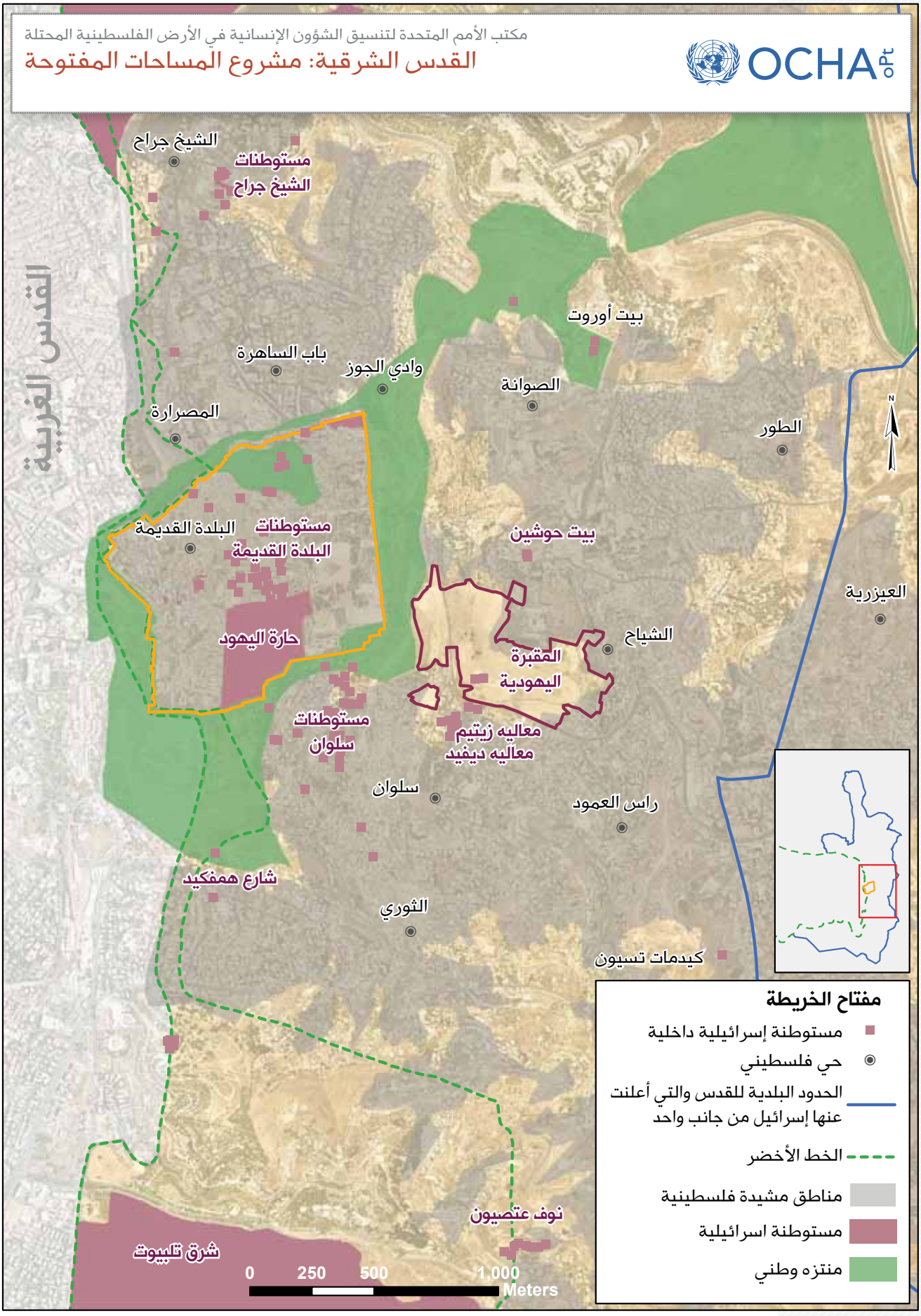
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة
القدس الشرقية: مشروع المساحات المفتوحة
OCHAopt
القدس الغربية
الشيخ جراح
مستوطنات الشيخ جراح
بيت أوروت
باب الساهرة
وادي الجوز
الصوانة
المصرارة
الطور
البلدة القديمة
مستوطنات البلدة القديمة
بيت حوشين
العيزرية
حارة اليهود
الشياح
المقبرة اليهودية
مستوطنات سلوان
معاليه زيتيم
معاليه ديفيد
سلوان
راس العمود
شارع همفكيد
الثوري
كيدمات تسيون
نوف عتصيون
شرق تلبيوت
0 250 500 1,000 Meters
مفتاح الخريطة
مستوطنة إسرائيلية داخلية
حي فلسطيني
الحدود البلدية للقدس والتي أعلنت عنها إسرائيل من جانب واحد
الخط الأخضر
مناطق مشيدة فلسطينية
مستوطنة اسرائيلية
منتزه وطني

تشكل الحديقة الوطنية التي تمت الموافقة عليها حديثا جزءاً من مشروع إنشاء سلسلة من الحدائق "مساحات مفتوحة" المتجاورة في محيط 'الحوض المقدس"، تمتد من البلدة القديمة إلى منطقة شرق 1/تجمع معاليه أدوميم الاستيطاني إلى شرق المدينة. وفي حالة تنفيذ هذا المشروع، فإن هذا المتنزه سيقلص بدرجة أكبر المساحة المتاحة للنمو السكني لتلبية احتياجات النمو الطبيعي للفلسطينيين في القدس الشرقية.[19]

أوامر الهدم تعرض 1,500 فلسطيني لخطر التهجير

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت السلطات الإسرائيلية بين 30 تشرين الأول/أكتوبر وأول تشرين الثاني/نوفمبر أوامر هدم جديدة ضد عشرة مباني سكنية في حي راس خميس في القدس الشرقية. تضم المباني في المجمل أكثر من 200 وحدة سكنية، وهذا يعرض ما يقرب من 1,500 مواطن لخطر التهجير. بالرغم من أن راس خميس يشكل جزءا من المنطقة التي ضمتها إسرائيل من جانب واحد وتم ضمها داخل الحدود البلدية للقدس عقب حرب عام 1967، وفي السنوات القليلة الماضية، فصله الجدار مادياً عن بقية المدينة، وبالتالي تم تقييد وصول المواطنين إلى الخدمات وإلى سبل عيشهم. لم تكن مثل هذه المواقع مستهدفة خلافاً للمألوف بأوامر الهدم أو الهدم الفعلي في السنوات القليلة الماضية، على الرغم من الانتشار الواضح للبناء بسبب الغياب الواضح لاهتمام السلطات الإسرائيلية أو رقابتها في مثل هذه المواقع في القدس الشرقية، والتي تقع الآن على جانب 'الضفة الغربية' من الجدار.

من رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني

[...] وفي غضون ذلك، لا يزال الفلسطينيون مهجرين بسبب هدم المنازل في المنطقة (ج) في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وما يثير القلق بشكل خاص التطورات التي حدثت في القدس الشرقية، إذ أنه في هذا العام وحده، تم هدم حوالي 100 مبنى، مما أدى إلى تهجير 300 شخص. مئات آخرون من الفلسطينيين معرضون للخطر لأن منازلهم بُنيت دون تصاريح بناء صادرة عن السلطات الإسرائيلية. وهذا يؤكد أهمية حصول الفلسطينيين على نظام عادل لتنظيم وتقسيم الأراضي. وأود أن أذكر إسرائيل بالتزامها بحماية السكان تحت الاحتلال.

دعم سبل العيش الزراعية للتجمّعات المتضررة من الجدار

التقليص في تكاليف الري يسمح باستئناف الزراعة في "منطقة التماس"

في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، قام المجلس الاستشاري لصندوق الإغاثة الطارئة في الأرض الفلسطينية المحتلة بزيارة ميدانية للمناطق الزراعية الواقعة خلف الجدار في محافظات قلقيلية وطولكرم. ضم الوفد الذي رأسه منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة جيمس راولي، ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والدول المانحة. وضم أيضا أثناء الزيارة وزير الزراعة الفلسطيني ومحافظ طولكرم.

الغرض من الزيارة مراقبة تنفيذ مشروعين لصندوق الإغاثة الطارئة يهدفان إلى منع الزيادة في تآكل سبل العيش الزراعية، وكذلك منع التهجير المحتمل من هذه المنطقة. يفيد المشروعان المزارعين في هذه المحافظات، والذين يزرعون الأراضي في "منطقة التماس" والمنطقة العسكرية المغلقة بين الجدار والخط الأخضر، والذين تضررت سبل عيشهم بشدة بسبب نظام التصاريح الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية منذ عام 2003.

إعادة مسار الجدار

أمرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بإدخال بعض التغييرات على مسار الجدار المبني. انتهى المسار الجديد حول خربة جبارة (طولكرم)، في شهر أيار/مايو 2012، ويعيد ربط 2,900 دونم من الأراضي، بما في ذلك المساحة المبنية من القرية، إلى بقية الضفة الغربية. وعلى الرغم من التحسن الناتج من حيث الوصول إلى الخدمات وأماكن العمل، يترك المسار الجديد حوالي 12,200 دونم من الأراضي في "منطقة التماس". في جيوس (قلقيلية)، من المتوقع أن ينتهي المسار الجديد مع بداية عام 2014. يعتمد أكثر من نصف سكان جيوس كلياً على الزراعة في معيشتهم. وإعادة مسار الجدار "تعيد حوالي 2,200 دونم من الأراضي واثنين من الآبار الارتوازية إلى 'الجانب الفلسطيني من الجدار، ولكن سوف يستمر الجدار في عزل حوالي 6,000 دونم من الأراضي الزراعية الخصبة. وستبقى خمسة آبار ارتوازية أيضا معزولة خلف الجدار بعد إعادة توجيه مساره، بالرغم من أن اثنين منها سيتم ربطها مع جيوس للاستهلاك المحلي.

وفي غياب الربط مع شبكة الكهرباء، يتكبد المزارعون تكاليف باهظة للري لتشغيل المولدات التي تستخدم في استخراج المياه من الآبار. دعم مشروعا صندوق الإغاثة شراء الوقود لتشغيل 13 بئرا يستفيد منها 506 أسر تعمل في الزراعة.[20] وبموجب مخطط المشروعين، يتمتع المستفيدون بالوصول بشكل متساو إلى مياه الري من هذه الآبار، ويدفعون فقط 40 بالمائة من التكلفة الحقيقية. وفي المتوسط، وفر كل مزارع حوالي 600 دولار من التكاليف التي يدفعها للري الموسمي. واستأنف حوالي 30 مزارعا تركوا أراضيهم في «منطقة التماس» سابقا الزراعة، بدعم من المشروعين. عموماً، ساهم المشروعان على مدى خمسة أشهر في استخراج ما يقرب من 1.3 مليون متر مكعب من المياه المستخدمة في ري 4,600 دونم.

تفيد مشاريع من صندوق الإغاثة الطارئة المزارعين الذين يزرعون الأراضي في "منطقة التماس"، الذين تضررت سبل عيشهم بشدة جراء نظام التصاريح الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية منذ عام 2003.

وتقوم الإستراتيجية طويلة الأجل لزيادة استمرارية الزراعة في هذه المنطقة على ربط الآبار بالشبكة وتحويلها إلى نظام الضخ الكهربائي، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض بنسبة تتراوح بين 50 و70 بالمائة في تكاليف الري. وتم بالفعل تنفيذ هذه الإستراتيجية فيما يتعلق بواحدة من الآبار الثلاثة عشر، وتمت الموافقة على مشروع لتحويل ثلاثة آبار أخرى في الآونة الأخيرة تحت برنامج صمود تنمية المجتمع.[21]

منذ بداية عام 2013، مول صندوق الإغاثة الطارئة في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، 19 مشروعاً لمعالجة الاحتياجات الملحة في مجالات المياه والصرف الصحي، والصحة والتغذية، والزراعة، والحماية والتعليم، بمبلغ إجمالي قدره 3.4 مليون دولار أمريكي. ومن المشاريع التي تمت الموافقة عليها، نفذت منظمات غير حكومية وطنية سبعة مشاريع، ونفذت منظمات غير حكومية دولية خمسة مشاريع، ونفذت منظمات غير حكومية وطنية ودولية بشكل مشترك ستة مشاريع ومشروع واحد نفذته وكالات الأمم المتحدة.[22]

مخصصات صندوق الإغاثة الطارئة الشهرية والإجمالي التراكمي

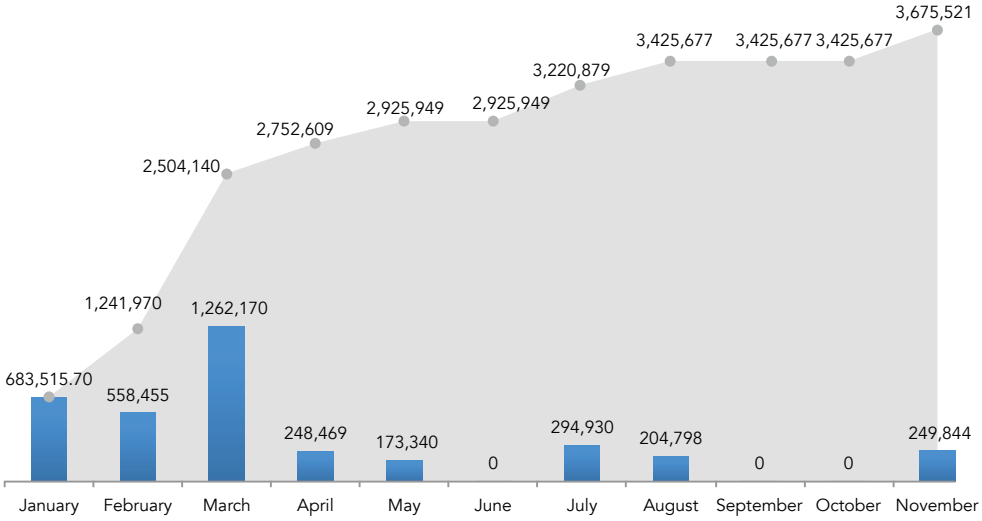

محاكاة مشتركة بين الوكالات في بداية الكارثة المفاجئة

الدروس المستفادة ستحسن الإنجاز في الوضع الحقيقي

عقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي في يومي 19 و20 تشرين الثاني/ نوفمبر تمرين محاكاة مشتركاً بين الوكالات في حالات الطوارئ في القدس الشرقية وقطاع غزة، بمشاركة موظفين ميدانيين من غزة والضفة الغربية. ضم المشاركون معظم وكالات الأمم المتحدة، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية. وراقب ممثلون عن وزارة الدفاع الإسرائيلية (مكتب تنسيق الأنشطة الحكومية) ومجتمع المانحين في الأرض الفلسطينية المحتلة للتمرين. لم يتمكن الدفاع المدني الفلسطيني من مراقبة التمرين بسبب صعوبات في الحصول على تصاريح لموظفيه للوصول إلى القدس الشرقية.

الغرض من هذا التمرين لمحاكاة الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة في اختبار خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات القائمة، وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف في هياكل التنسيق الحالية

الغرض من هذا التمرين محاكاة الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، واختبار خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات القائمة، وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف في هياكل التنسيق الحالي. كان السيناريو وقوع هزة أرضية، مع هزات تابعة وقعت في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الخليل وبيت لحم والقدس وأريحا ورام الله.

سلط المحاكاة الضوء على مختلف نقاط القوة ونقاط الضعف في نظم التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ الحالية في الأرض الفلسطينية المحتلة. بالنسبة للجزء الأكبر، تم تنفيذ العناصر الرئيسية لخطة الطوارئ بنجاح، بما في ذلك تجمع فرق العناية الصحية، والتعبئة الفعالة لنظام المجموعة، وتحديد الأولويات الإستراتيجية، وإشراك وسائل الإعلام

وصياغة مناشدة عاجلة. وتكمل كل من المنظمات المشاركة عمل بعضها البعض، وتتعاون بشكل فعّال في قضايا مثل إقامة مخيمات للمهجرين. عموماً، كان التنسيق بين مختلف العاملين إيجابيا، وأظهر المانحون الذين شاركوا كمراقبين الرغبة في الانخراط ودعم نظام استجابة متعدد الأطراف.

شملت بعض التحديات الرئيسية صعوبات في التنسيق على مستوى المجموعة بين القدس الشرقية وقطاع غزة، ويرجع ذلك جزئيا إلى الصعوبات التقنية في مجال الاتصالات. وأظهر التمرين أيضا اختلافات بين الوكالات بشأن طرق تقييم احتياجات وأولويات العمليات، والتي ساهمت في التأخير في الاستجابة لحالات الطوارئ. وأخيرا، في غزة، لم تشارك المنظمات غير الحكومية بفعالية في لقاءات المجموعة بالرغم من الدور الحاسم الذي تلعبه في الاستجابة لحالات الطوارئ. وضع فريق التقييم مجموعة من الدروس المستفادة والتوصيات الهادفة إلى تحسين الأداء في الحالة الحقيقية.

الهوامش

1. يشمل ذلك 205 بئر مياه، و42 محطة ضخ رئيسية لمياه الصرف الصحي، و15 محطة ضخ في المناطق لمياه الصرف الصحي، و4 محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي، و10 محطات رئيسية لتحلية المياه و15 محطة لرفع المياه مع خزانات.
2. المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها مجموعة المياه والصرف الصحي التي تديرها اليونيسيف.
3. هناك مؤشرات بأن المفاوضات جارية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لشراء 100 ميجاوات أخرى من الطاقة الكهربائية لغزة. لكن، هناك حاجة لحل طويل الأجل لتوفير 450 ميجاوات لغزة - مطلوبة لسد العجز في الطاقة الآن ولمعالجة أزمة المياه من خلال مشاريع كثيفة الطاقة لتحلية المياه - وهذا لا يزال غير موجود.
4. لمزيد من المعلومات والتحليل حول التصعيد وأثره انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2012، أيار/مايو 2013. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_fragmented_lives_annual_report_2013_arabic_web.pdf
5. قدمه مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ ومجموعة الحماية. انظر أيضا تحديث مجموعة الحماية بشأن المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها إسرائيل المبلغ عنها خلال تصعيد الأعمال القتالية في غزة وجنوب إسرائيل في الفترة بين 14 و21 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 (الصادر في 21 أيار/مايو 2013)، متاح على http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/field_protection_clusters/Occupied_Palestinian/files/oPt_PC_Update_Accountability_Reported_IL_Violations_05.2013_EN.pdf.
6. أثر الأعمال القتالية على الأطفال في غزة، تقييم نفسي اجتماعي سريع، اليونيسيف، 2012
7. برنامج غزة للصحة النفسية، "الآثار النفسية طويلة المدى للعدوان الإسرائيلي الأخير على غزة على الأطفال والآباء الفلسطينيين" تشرين الثاني/نوفمبر 2013.
8. انظر أحدث تقرير لمجموعة الحماية حول المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة (أول كانون الثاني/يناير إلى 30 حزيران/يونيو) 2013، متاح على http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/field_protection_clusters/Occupied_Palestinian/files/oPt_PC_ARA_Update_January-June_2013_EN.pdf.
9. المصدر نفسه.
10. بما في ذلك 40 شاحنة من الحصى، و20 شاحنة من الإسمنت و10 شاحنات من قضبان الصلب.
11. أكملت السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة توزيع مخصصات لمرة واحدة من 3,000 دولار أمريكي لكل أسرة دمر منزلها بالكامل، و2,000 دولار أمريكي للأسر التي لحق بمنزلها أضرار كبيرة. وتلقت الأسر التي دمرت منازلها بالكامل أيضا 2,000 دولار أمريكي من جمعية الرحمة للإغاثة والتنمية، وهي جمعية محلية غير هادفة للربح.
12. وفقا لقطاع الملاجئ، توقف بناء 68 ملجأ دمرت خلال الأعمال الحربية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 ولم يبدأ البناء بعد في 201 ملجأ آخر بسبب إغلاق المعابر وعدم توفر مواد البناء.
13. لروايات مختلفة انظر جدعون ليفي، هآرتس، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.
14. يستثني هذا الرقم 74 من "البوابات الزراعية" التي تستخدم للتحكم في الوصول إلى الأراضي الزراعية خلف الجدار.
15. لمعلومات إضافية حول هذه الحالة، انظر الحق: http://www.alhaq.org/documentation/weekly-focuses/761-14-year-old-palestinian-girl-dies-en-route-to-hospital-after-delays-at-checkpoint
16. الحواجز التي تتحكم في الوصول إلى القدس الشرقية بالنسبة لمجتمعات القدس الشرقية التي يعزلها الجدار عن باقي المدينة والتي تعتبر جيوباً.
17. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، القدس الشرقية: مخاوف رئيسية إزاء الأوضاع الإنسانية ، آذار/مارس 2011، ص 30. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_report_2011_03_23_web_arabic.pdf
18. انظر "تحديات التنظيم في "العيساوية" في القدس الشرقية، المصدر السابق، ص 43-42.
19. انظر "مشروع الأماكن المفتوحة" في القدس الشرقية: المصدر السابق، ص 59-58.
20. تم تنفيذ مشاريع مماثلة لأول مرة في عام 2012. ونتيجة لذلك، تمكن جميع المزارعين تقريبا من سداد الديون التي تراكمت في السنوات السابقة بالكامل. وكذلك تم تحسين الأشجار المثمرة مما أدى إلى إنتاج بجودة أفضل.
21. http://www.undp.ps/en/forms/callforproposals/2012/CRDP%20concept%20noteeng.pdf.
22. لمزيد من المعلومات حول صندوق الإغاثة في حالات الطوارئ يرجى زيارة http://www.ochaopt.org/erf.aspx.

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.